S/2017/401

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
5 May 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرّفني أن أحيل إليكم طيه تقريراً للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن حالة تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢ خارج الأراضي الليبية (انظر المرفق). ويغطي التقرير المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الفترة من ٢٣ آذار/مارس إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

وقد أُعدّ هذا التقرير وفقاً للأحكام ذات الصلة من القرار EC-M-52/DEC.1 الصادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، وقرار مجلس الأمن ٢٢٩٨ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، لغرض إحالته إلى مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

090517 080517 17-07308 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية]

يشرّفني أن أرسل إليكم تقريري الصادر بالعنوان ”حال تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢ خارج الأراضي الليبية“، الذي أُعدّ وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في القرار EC-M-52/DEC.1 المؤرخ بـ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، الصادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦) المؤرخ بـ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لإحالته إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة). ويشمل تقريري الفترة الممتدة من ٢٣ آذار/مارس إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ويفي أيضا بمتطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرارَي المجلس التنفيذي EC-M-52/DEC.2 المؤرخ بـ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، و EC-M-53/DEC.1 المؤرخ بـ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦.

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول أسمى عبارات التقدير.

(توقيع) أحمد **أُزومجو**

الضميمة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية]

تقرير من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

حالة تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢ خارج الأراضي الليبية

١ - اعتمد المجلس التنفيذي (''المجلس'') خلال اجتماعه الثاني والخمسين قرارا بشأن ''تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية'' (الوثيقة EC-M-52/DEC.1 المؤرخة بـ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦) وطلب من المدير العام أن يساعد ليبيا على إعداد خطة معدَّلة لتدمير أسلحتها الكيميائية المتبقية من الفئة ٢. واعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦) الذي رحّب بقرار المجلس وأيّده وطلب من المدير العام، من خلال الأمين العام، أن يقدّم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن إلى أن يتم التدمير ويُتحقَّق منه.

٢ - واعتمد المجلس في ختام اجتماعه الثاني والخمسين قرارا عنوانه ''المتطلبات المفصّلة لتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢'' (الوثيقة EC-M-52/DEC.2 المؤرخة بـ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦). وطلب المجلس من المدير العام في الفقرة ١٧ من منطوق ذلك القرار أن يقدّم إليه تقريرا شهريا عن تنفيذه. ويشمل هذا التقرير الشهري الثامن الفترة الممتدة من ٢٣ آذار/مارس إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

التقدم الذي أحرزته الدولة الطرف التي تستضيف أنشطة التدمير في إزالة الأسلحة الكيميائية الليبية

٣ - أتمّ مرفقُ تدمير عوامل الحرب الكيميائية ونفايات الأسلحة (''مرفق GEKA mbH'')، وهو مرفق التدمير المعيَّن في مونستر بألمانيا، تدمير الـ ٢ - كلورو إيثانول وثلاثي بوتيل الأمين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بالترتيب.

٤ - ووِفق ما سبق أن أفيد به (الوثيقة EC-85/DG.1 المؤرخة بـ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧)، عُلّقت عملية تدمير ثلاثي كلوريد الفوسفور، وكان هذا التعليق إجراءً احتياطيا ضروريا لتفادي إلحاق أضرار بالغة بالطلاء المقاوم للحرارة الشديدة. ولا تزال الكمية الإجمالية لما دُمِّر من ثلاثي كلوريد الفوسفور دون تغيير، أي ٣,٢ أطنان، أي ٢,٨ في المائة منه.

٥ - وشرع مرفق GEKA mbH، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، في تدمير كلوريد الثيونيل مستعينا بالمحراق في محطة الإحراق ١ (''مونستر ١''). ويتم تغذية المحراق بنسب منخفضة تفاديا لإلحاق أي ضرر به. وبحلول ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان قد دُمّر من كلوريد الثيونيل ٢,٨ طنا، أي ٢,٨ في المائة منه.

٦ - وتواصل أفرقة الأمانة الفنية (''الأمانة'') تفتيش مرفق GEKA mbH مرة كل شهرين، وأُجريت آخر عمليات التفتيش هذه من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧. ولم تواجَه أي مشكلات في سير عملية التدمير.

٧ - ولا يزال مرفق GEKA mbH يسعى للحصول على التصاريح اللازمة لتغيير تكنولوجيا التدمير من الإحراق إلى التحييد. ويرتقب أن تتمّ الموافقة على التصاريح في فترة حزيران/يونيه - تموز/يوليه. وعند تسلّم التصاريح سيتحول مرفق GEKA mbH إلى استخدام تكنولوجيا التحييد.

٨ - وسيسافر فريق من الأمانة إلى ألمانيا لإجراء عملية تفتيش في مرفق GEKA mbH، من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، وسيرافقه مراقبان من الهيئة الوطنية الليبية. وسيثابَر على تضمين التقارير الشهرية ما سيُعايَن خلال عملية التفتيش المتصلة بأنشطة التدمير.

الأنشطة التي أجرتها الأمانة في ما يخص ليبيا

٩ - أجرت الأمانة تفتيشا لعمليات التدمير في مرفق GEKA mbH من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وأخطر مرفق GEKA mbH الأمانة بأن مشكلات لا تزال تعتري مقياس التدفق وأفاد أنه تم التحول إلى استخدام المقياس الدوار لتحديد تدفق كلوريد الثيونيل إلى المحراق. وأكد فريق التفتيش التابع للأمانة أنه تم تركيب المقياس الدوار وتحقق من عملية التدمير من خلال التأكد في الموقع واستعراض التسجيلات الفيديوية.

١٠ - وتواصل الأمانة التباحث مع شركة GEKA mbH بشأن الآجال الزمنية لإحراق المواد الكيميائية المتبقية وتحييدها.

١١ - ووفق ما سبق أن أفيد به، أُعلمت الأمانة بحدوث تفاعُلٍ طارد للحرارة في حاوية واحدة خلال عمليات تفريغ المواد الكيميائية وإعادة تعبئتها بمرفق التخزين بالرواغة، تسبّب في تماثُر المادة الموجودة في الحاوية. ونظرا لمقدار المواد الكيميائية المتبقية من الفئة ٢ في الحاوية (زهاء ٥ في المائة) ولُزوجة هذه البقايا والقدرة المحدودة على استعادة أي موادّ منها قابلةٍ للاستخدام، فإن بوسع الأمانة أن تؤكد أن هذه المواد لم تعد تمثل خطرا من حيث انتشار الأسلحة الكيميائية.

١٢ - وتثابر الأمانة، عملا بتقرير المجلس خلال دورته الثالثة والثمانين (الفقرة ٦-١٢ من الوثيقة EC-83/5 المؤرخة بـ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، على التشاور مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن بشأن إمكانية سفر موظفين من الأمانة إلى الرواغة لأخذ عيّنات من التربة. وتنصح إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن حاليا بعدم السفر إلى هناك. وستواصل الأمانة متابعة الوضع.

التكاليف الإجمالية وحال الصندوق الاستئماني

١٣ - أصدرت الأمانة في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ مذكرة تدعو إلى تقديم تبرّعات للصندوق الاستئماني لدعم ليبيا (الوثيقة S/1400/2016 المؤرخة بـ ١ آب/أغسطس ٢٠١٦). وتلقّى الصندوق الاستئماني، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مساهمات يزيد مجموعها عن ١,٢ مليون أورو، من فنلندا، وقبرص، وكندا، ونيوزيلاندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتم تلقي مبلغ إضافي قدره ٦٣٨ ١٣٣ أوروا من كندا، نُقل من صندوق استئماني سابق كان مخصصا لليبيا. وبحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، كان قد أُنفق من الصندوق الاستئماني ٨٦٥ ٥٠٤ أوروا لسدّ تكاليف الأنشطة المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية من الفئة ٢.

١٤ - ولا يزال الصندوق الاستئماني يُستخدم لتمويل الأنشطة المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية من الفئة ٢ والتحقق من تدميرها. كما تعكف الأمانة على تعيين استشاري لاستخلاص الدروس من عمليات ترحيل الأسلحة الكيميائية الليبية وتدميرها.

١٥ - ويودّ المدير العام أن يعرب مرة أخرى عن تقديره للدول الأطراف التي قدّمت بالفعل تبرعات للصندوق الاستئماني أو التزمت بتقديمها.